العرب
الأربعاء 2019/11/27
السنة 42 العدد 11541

تهم خطرة تلاحق وزير الدفاع العراقي في السويد بلده الثاني

ستوكهولم - أحدثت عملية قمع المحتجّين في العراق وما نجم عن استخدام القوّة المفرطة ضدّ المتظاهرين من خسائر بشرية فادحة، أصداء تجاوزت حدود الإقليم إلى العالم، مكرّسة الموقف الصعب والمحرج لحكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي.

وأدانت واشنطن قتل واختطاف المحتجّين العراقيين، في وقت تعكف فيه السويد على التحقق من مدى مسؤولية وزير الدفاع العراقي الذي يحمل جنسيتها، في قمع المتظاهرين.

وفي حال إدانة الوزير واتخاذ أي إجراءات عقابية ضدّه سيمثّل ذلك سابقة عندما يصبح ازدواج الجنسية، وهي ظاهرة شائعة بين أغلب المسؤولين الذين تولّوا السلطة في العراق بعد سنة 2003، عاملا سلبيا بعد أن كان مكسبا يضمن لمن يتمتع به العديد من الامتيازات من ضمنها إمكانية تهريب الأموال المنهوبة من العراق نحو الخارج والإفلات من العقاب في حال التورّط بأي قضايا داخل الأراضي العراقية.

وأعلن الثلاثاء عن مشاركة لجنة وزارية سويدية في جلسة برلمانية لبحث شبهات قمع متظاهري العراق من جانب وزير الدفاع نجاح الشمري.

وذكرت وكالة الأنباء السويدية أن لجنة مشتركة من وزارتي الدفاع والخارجية تشارك في الجلسة للوصول إلى إجابات بشأن الشمري، والذي يشتبه بضلوعه في قمع المتظاهرين خلال الاحتجاجات الحالية في العراق.

> شبهة تورط نجاح الشمري في الاحتيال المالي بالسويد بتقاضيه مساعدات اجتماعية على أساس أنه متقاعد ومصاب بالزهايمر

وأضافت أنه "في حال ثبوت الشبهات، فإن ذلك سيؤثر على المهمة العسكرية للسويد في العراق، والتي توشك ستوكهولم على تمديدها".

ووفق المصدر نفسه، يشارك في اللجنة كل من وزيرة الشؤون الخارجية أنيكا سودر، وسكرتير الدولة في وزارة الدفاع يان أولوف ليند.

ومن المنتظر أن تقدم اللجنة تقريرها إلى البرلمان، في وقت لم تحدده الوكالة، من أجل التوصل لقرار حول كيفية التعامل مع هذه القضية.

ولم يصدر إلى حدود مساء الثلاثاء أي تعقيب رسمي عراقي سواء من الشمري أو من وزارة الدفاع العراقية حول الموضوع.

وتضم القوات العسكرية السويدية المنتشرة في العراق 70 جنديا لأغراض تدريبية، بناء على قرار من البرلمان عام 2015 في إطار التحالف الدولي لمكافحة داعش.

لكنّ هذا التواجد سيتأثر، بحسب المتحدث باسم لجنة الدفاع في حزب المحافظين هانز وولماك، في حال إدانة وزير الدفاع العراقي في التهم الموجهة إليه.

وبحسب وسائل إعلام سويدية، فإن هناك تحقيقا موسعا بشقين يجري من قبل الادّعاء العام بشأن الشمري، أولهما حول شبهات تورط الأخير بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق المتظاهرين ما أسفر عن سقوط المئات من القتلى والجرحى.

وفي ما يتعلق بالشق الثاني بشبهات ارتكاب جرائم مالية في السويد عن طريق الاحتيال على دوائر المساعدات الاجتماعية في تلقي الوزير مساعدات مالية على اعتبار أنه يتواجد وعائلته في السويد، بينما يعيش في العراق.

وكشفت مصادر إعلامية أن الشمري مسجل في دوائر المساعدات الاجتماعية على أنه مصاب بمرض الزهايمر، وأحيل إلى التقاعد ويحصل بموجب ذلك على راتب شهري.

وفي هذا الشأن، نقلت صحيفة افتون بلاديت السويدية المستقلة، عن وزير الضمان الاجتماعي أردلان شيكاربي، قوله إن الجرائم المالية ضد دوائر المساعدات الاجتماعية بشعة، ويجب التصدي لها.

وبحسب الصحيفة نفسها، أوكل وزير الدفاع العراقي محاميا لمقاضاة الصحف السويدية والعربية والمواقع الإلكترونية التي نشرت هذه المعلومات التي وصفها بـ"الخاطئة".

ونقلا عن التلفزيون السويدي، فإن وزير الدفاع العراقي كان ضابطا في الجيش العراقي إبان حكم الرئيس الأسبق صدام حسين، ولجأ إلى السويد بغية الحصول على الإقامة، وتم منحه الجنسية السويدية لعدم وجود ما يمنع ذلك، بحسب القانون.

وفي سياق متّصل بالأصداء الدولية السيئة لاستخدام القوّة المفرطة ضدّ المحتجّين العراقيين، ندّد نائب وزير الدفاع الأميركي لشؤون السياسة جون رود، بقتل واختطاف متظاهرين في الاحتجاجات الشعبية التي تجتاح العراق منذ مطلع أكتوبر الماضي.

وجاء ذلك خلال زيارة رود للعراق، الأحد والإثنين الماضيين، ولقائه مسؤولين في حكومتي بغداد وإقليم كردستان العراق، وفق بيان صدر الثلاثاء عن السفارة الأميركية لدى بغداد.

وقال البيان، إنّ رود التقى خلال الزيارة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، ووزير الدفاع نجاح الشمري في بغداد، ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، ونائب رئيس الوزراء قوباد طالباني، في أربيل.

وتضمنت اللقاءات حسب ذات المصدر، تنديد رود بـ"قتل واختطاف المتظاهرين والتهديدات التي تطال حرية التعبير ودوامة العنف الدائر".

وعلى مدى الأسابيع الأخيرة، انتقدت واشنطن الحكومة العراقية على خلفية أعمال العنف التي أفضت إلى مقتل وإصابة متظاهرين خلال الاحتجاجات الشعبية.

ومنذ بدء الاحتجاجات مطلع أكتوبر الماضي سقط ما يزيد عن 360 قتيلا وما يقارب 15 ألف جريح بحسب تقديرات غير رسمية. وسقط القتلى والجرحى برصاص قوات الأمن ومسلحي فصائل شيعية مقربة من إيران.

وتواصل، الثلاثاء، سقوط الضحايا في صفوف المحتجين حيث قتل متظاهر في وسط بغداد بطلق مطاطي أصابه في الرأس، فيما جرح 18 آخرون في العاصمة وحدها.

فضيحة ستبدد كل «البريستيج»

تحركات إخوانية قطرية تتربص باتفاق الرياض

حزب الإصلاح يحاول التلاعب بترتيب بنود الاتفاق وفق مصالحه

تذاكي الإخوان لا يمر على الانتقالي

اتّفاق الرياض بين الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي بكل ما له من أهمية في إنهاء أزمة حادّة هدّدت بإحداث انتكاسة كبيرة في الأوضاع السياسية والأمنية بجنوب اليمن، وبما فتحه من آفاق لحلحلة الأزمة اليمنية ككلّ، لم يبلغ بعد برّ الأمان ولم ينج من تربّص جماعة الإخوان المسلمين ومن يقف خلفها من قوى إقليمية تدفع نحو تفجير الاتفاق باستغلال بعض نقاط ضعفه وعلى رأسها عدم وضوح الأجندة الزمنية لتنفيذ بنوده.

عدن – تخشى أوساط سياسية يمنية من حدوث انتكاسة لاتفاق الرياض المبرم برعاية سعودية بين السلطات الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي بسبب ما تسمّيه تلك الأوساط "تحرّكات إخوانية منسّقة مع دول إقليمية".

وقالت مصادر مطّلعة على كواليس الجهود الهادفة لوضع الاتفاق موضع التنفيذ الفعلي على الأرض، إنّ جماعة الإخوان ممثّلة بحزب الإصلاح تتخذ من ترتيب عملية تنفيذ بنود الاتفاق مدخلا لتخريبه، في وقت تعود فيه قطر بقوّة لتوظيف آلتها الإعلامية لتشويه دور دول التحالف العربي في اليمن وتحديدا في مناطق الجنوب، محاولة إلصاق تهم الإرهاب بالتحالف والقوات المحلّية المدعومة من قبله والتي كان لها دور مفصلي في ملء الفراغ ومنع سقوط تلك المناطق بيد تنظيمي القاعدة وداعش.

وأوضحت أن كبار القادة السياسيين والعسكريين لحزب الإصلاح يحاولون استخدام مواقعهم في السلطة الشرعية لفرض ترتيب زمني لتنفيذ ما نصّ عليه اتّفاق الرياض بشكل يخدم مصلحة الحزب بل يتيح له السيطرة الكاملة على عدن وباقي مناطق الجنوب، الأمر الذي ينظر إليه قادة بالمجلس الانتقالي على أنّه خدعة تستهدفه.

وعلى سبيل المثال يريد الإخوان البدء ببند تسليم السلاح تحت عنوان حصره بيد السلطة الشرعية التي يعلم الجميع أنّ القوات العسكرية الأساسية التابعة لها واقعة تحت سيطرة جماعة الإخوان بقيادة نائب الرئيس الجنرال علي محسن صالح الأحمر.

ولا يمانع المجلس الانتقالي في ضبط السلاح وتوحيده على أن يسبق ذلك تأسيس هيكل أمني واضح المعالم ومتّفق عليه وبقيادة غير منحازة حزبيا.

وأشار إلى ذلك بوضوح أحمد بن بريك رئيس الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي بالقول في حوار تلفزيوني "نرى قفزا على النقاط التي حدّد الاتفاق تسلسلها الزمني"، مضيفا في حديثه لقناة الغد المشرق "لا يمكن مثلا تسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسّطة من قبل المجلس الانتقالي، بينما لا تزال الأسلحة موجودة بيد حزب الإصلاح والقوى الإرهابية المتواجدة على أرض الجنوب".

وتساءل بن بريك "هل نسلّم رقابنا لهؤلاء؟"، ليجيب "لا يمكن تحقيق بند تسليم السلاح قبل أن يتحقّق البند الأوّل الذي هو تأسيس أمن عدن".

كذلك تحدّث المسؤول بالمجلس الانتقالي عن تحركات على الأرض لوزراء بالشرعية لإفشال تنفيذ اتفاق الرياض الذي وصفه بالجيد "رغم وجود ثغرات فيه".

وسبق لمصادر يمنية أن تحدّثت عن قيادة كلّ من وزير الداخلية ووزير النقل في حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، أحمد الميسري وصالح الجبواني ما يشبه التمرّد على اتفاق الرياض وتحرّكهما في مناطق سيطرة جماعة الإخوان المسلمين لأجل التجييش ضدّ الاتفاق الذي عبّرا أكثر من مرّة عن رفضهما له.

ويحذّر ساسة وقادة رأي يمنيون من أن خضوع الشرعية لضغوط الإخوان وإسنادها أي دور للوزيرين الميسري والجبواني في السلطة الجديدة الجاري تشكيلها بالتعاون بين حكومة هادي والمجلس الانتقالي سيشكّل انقلابا على اتفاق الرياض.

كما تمّ مؤخّرا تداول أنباء عن بوادر أزمة جديدة يمكن أن تندلع بين الشرعية والمجلس الانتقالي والتحالف من جانب، ووزيري الداخلية والنقل في بعض المحافظات بسبب تغريد الوزيرين خارج سرب الشرعية.

أحمد بن بريك

تسليمنا السلاح قبل تأسيس أمن عدن معناه تسليم رقابنا للإخوان

وأوردت وكالة سبوتنيك الروسية أنّ "أولى حلقات الأزمة بدأت بعد توجيهات هادي بعدم الاعتداد بأي من القرارات والتعليمات التي يصدرها وزير الداخلية".

وقال ابن بريك إنّ هناك تحركات على الأرض تسعى لإفشال اتفاق الرياض، كما يحدث في كل من شبوة وحضرموت والمهرة من قبل وزراء ومسؤولين يتبعون الشرعية، فضلا عن عدم تمكن الحكومة من صرف مرتبات العسكريين في عدن فقط.

وأشار إلى أنّ المجلس الانتقالي مازال حتى الآن ملتزما بضبط النّفس، مطالبا التحالف العربي بقيادة المملكة السعودية بممارسة أقصى الضغوط سواء السلمية أو بالقوة لإيقاف المحاولات العبثية التي تسعى إلى نسف اتفاق الرياض.

كما تعرّض لموضوع تشكيل الحكومة الجديدة المفترض أن تتشكّل مناصفة بين الشمال والجنوب في غضون ثلاثين يوما من التوقيع على اتفاق الرياض، قائلا إنه لا يعلم الكثير عنها سوى ما يتداول عن أن المجلس الانتقالي سيحظى بست حقائب داخل الحكومة المنتظرة، داعيا إلى أن تكون هذه الحقائب ممثّلة لكافة المحافظات الجنوبية.

ولا يفصل مراقبون بين جهود جماعة الإخوان لتخريب اتفاق الرياض وبين الأجندة القطرية التركية الداعمة لهم على أمل تدمير المنجز الذي حقّقه التحالف العربي في اليمن سواء لجهة فرملة المشروع الإيراني الممثّل بجماعة الحوثي، أو لجهة منع سقوط مناطق شاسعة بالبلاد بيد تنظيمي القاعدة وداعش حين كانت القوات المحسوبة على الشرعية والخاضعة عمليا لإمرة حزب الإصلاح منصرفة لخوض معارك جانبية على النفوذ والسيطرة على المقدّرات، أو لجهة الجهود الإنسانية لتطبيع الأوضاع في المناطق اليمنية المستعادة من القاعدة والحوثيين.

وبرزت في أداء هذا الدور بشكل استثنائي دولة الإمارات عبر ذراعها الإنسانية هيئة الهلال الأحمر التي بذلت على مدار سنوات جهودا إغاثية وتنموية مؤثرة بشكل واضح في الحياة اليومية لسكان المناطق اليمنية الأكثر تضررا من الحرب ومن الكوارث الطبيعية.

مبادرات حسن نية سعودية تعبّد طريق السلام الشامل في اليمن

الرياض - أعلن التحالف العسكري بقيادة السعودية في اليمن، الثلاثاء، إطلاق سراح 200 أسير من المتمردين الحوثيين والسماح بسفر مرضى من صنعاء، في خطوة تدعم التحرّكات القائمة لإنهاء النزاع في هذا البلد.

وجاء القرار بعد نحو شهرين على توقّف هجمات المتمردين ضد السعودية، وبُعيد إعلان مسؤول سعودي أنّ المملكة فتحت قناة اتصال مع المتمردين المدعومين من طهران من أجل إنهاء الحرب المستمرة منذ 2014.

والجمعة الماضي، قال مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث إنّ المواجهات العسكرية في البلد انخفضت بشكل حاد خلال الأسبوعين الماضيين، معتبرا أن الأمر قد يمهد لوقف إطلاق نار عام في البلاد.

وأعلن المتحدث باسم قوات تحالف دعم الشرعية اليمنية العقيد الركن تركي المالكي في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس" أنّ "قيادة قوات التحالف قرّرت بمبادرة منها إطلاق سراح مئتي أسير من أسرى الميليشيا الحوثية".

وأضاف أنّها قرّرت أيضا "تسيير رحلات جوية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية لنقل المرضى من العاصمة صنعاء إلى الدول التي يمكن لهم أن يتلقوا فيها العلاج المناسب لحالاتهم".

ومطار صنعاء مغلق منذ 2016 أمام الرحلات الجوية ولا يسمح التحالف الذي يتحكّم بالمجال الجوي اليمني إلا لطائرات الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية باستخدامه.

ومنذ إغلاق المطار، لم يتم نقل مرضى إلى الخارج إلا في مناسبة واحدة قبيل محادثات السويد العام الماضي على متن طائرة كويتية نقلت مجموعة من المصابين الحوثيين من صنعاء إلى سلطنة عمان.

وأوضح المالكي أن القرارين اتّخذا "انطلاقا من حرص قيادة التحالف على مواصلة دعم جهود حل الأزمة في اليمن".

كما جاءا "استمرارا لجهود التحالف لتحسين الوضع الإنساني وخاصة الصحي للشعب اليمني، وعملا بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والعادات والتقاليد العربية الأصيلة".

ومن جهتهم، رحّب المتمرّدون بالخطوة على لسان محمد علي الحوثي، المسؤول في القيادة السياسية للحوثيين. وقال في حسابه على تويتر "نرحّب بالخطوة التي أعلنها التحالف".